

اثر المعرفة الاقتصادية في التنافسية العالمية لبلدان مجلس تعاون الخليج العربي لعام 2017

م.م خالد

م. مثنى معيوف محمود

م.م عمر عبدالله محمد هجيج

ارحيل شهاب

جامعة تكريت

جامعة تكريت

جامعة تكريت

المستخلص

ان التقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها العالم تدفع بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة لتحسين التنافسية وتكمن مشكلة البحث في ان بلدان الخليج العربي وعلى الرغم من الدعم المستمر لقطاعات المعرفة الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الوصول الى المستويات التي تمكنها من تحسين معدلات التنافسية فيها , ويهدف البحث الى معرفة ودراسة واقع مؤشرات المعرفة والتنافسية في بلدان الخليج العربي خلال عام 2017 , وتحديد المجالات التي يمكن من خلالها تطوير المعرفة الداعم للتنافسية في هذه البلدان .

The Effect of Economic Knowledge in Global Concert of Arab Gulf Countries in 2017

Abstract

The economic, political and social changes witnessed by the world drive the need to shift towards a knowledge economy to improve competitiveness. The problem of research is that the Gulf countries, despite the continuous support of the sectors of economic knowledge, have not been able to reach the levels that enable them to improve their competitiveness. To know and study the reality of knowledge and competitiveness indicators in the Gulf countries during 2017, and identify areas in which to develop knowledge that supports competitiveness in these countries.

- المقدمة :

ان المعرفة الاقتصادية هي ما يميز المجتمع الإنساني يتم من خلالها تحقيق مكاسب مهمة للاقتصاد والمجتمع وهي الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك للمنافسة الاقتصادية والتطور, وأضاف قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات الجديدة والأفكار الجديدة من خلال اختراعات جديدة وزيادة الطلب على المعرفة الموجودة وقد واكبت هذه المنتجات فعلياً التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات . ويلاحظ إن اقتصادات بلدان الخليج العربي مازالت اقتصادات تقليدية على الرغم من تبوئها مراكز متوسطة في مؤشر المعرفة , مما يتطلب إجراء تغييرات في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية لغرض التحول الى اقتصاد المعرفة الداعم للتنافسية .

- مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في ان بلدان الخليج العربي وعلى الرغم من الدعم المستمر لقطاعات المعرفة الاقتصادية الا انها لم تتمكن من الوصول الى المستويات التي تمكنها من تحسين معدلات التنافسية فيها .

- فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد المعرفي نظام جديد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ويساعد على ظهور وتوفير عناصر ومصادر التنافسية , وبالتالي على بلدان مجلس تعاون الخليج العربي ان توفر المقومات الأساسية التي تعمل على الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد المعرفي .

- أهمية البحث : ان الفرص والبدايل التي يوفرها الاقتصاد المعرفي تساهم في تحسين التنافسية العالمية للبلدان مجلس تعاون الخليج العربي .

- هدف البحث : يهدف البحث الى معرفة ودراسة واقع مؤشرات المعرفة والتنافسية في بلدان الخليج العربي خلال عام 2017 , وتحديد المجالات التي يمكن من خلالها تطوير المعرفة الداعم لتنافسية في هذه البلدان .

- منهجية البحث : سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المصادر المختلفة وخاصة مصادر مؤشري المعرفة والتنافسية للعام 2017 .

أولاً : الإطار النظري

1- ماهية المعرفة الاقتصادية

ان البلدان التي في صدارة الاقتصاد العالمي انتقلت في تحديد مقياس تطورها من تركيز اهتمامها على الموارد الى تركيزها على المعرفة ، فالمعرفة الاقتصادية و راس المال الفكري أصبحت الركيزة الأساسية لتطور الاقتصاد وتقدم المجتمع ، فبدأ الاقتصاد المعرفي يحل محل الاقتصاد الصناعي كمصدر للقوة والتقدم .

أ- مفهوم اقتصاد المعرفة :

هناك العديد من الجهات والكتاب تناول مفهوم وتعريف اقتصاد المعرفة ، فقد عرفته منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعليم مدى الحياة بأنه هو (الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات) (العتري وصالح ، 2009 ، 441) . بينما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأعطت له تعريفا أكثر شمولية فقد عرفته بأنه (نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي ، والاقتصاد ، والمجتمع المدني ، والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات) (الهاشمي و العزاوي ، 2006 ، 26) .

وعرفه بعض الاقتصاديين بأنه (الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها ، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية ، وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كراس للمال ، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة) (مؤتمن ، 2004 ، 12) .

ويمكن التوصل الى ان اقتصاد المعرفة هو استخدام التقنية الحديثة وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال الاستخدام الأمثل للمعلومات والانترنت وتطبيق ذلك في كافة المجالات ، فقد أصبحت المعرفة المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي في العالم وتمت الاستفادة من التقنية في إنتاج وتجهيز وتسويق السلع والخدمات وتحويلها إلى اقتصاد معرفي .

ب- خصائص اقتصاد المعرفة :

ان المعرفة تتميز بكونها لا تحتكر ولا تقل كما هو الحال بالنسبة للموارد الطبيعية وهذا ما مكن دول شرق آسيا كالصين واليابان من تصدر قمة الأسهم الاقتصادية بالاعتماد على تطوير المعرفة والخبرات الصناعية والاستفادة من الربح الذي يفوق بأشواط إرباح الثروات الطبيعية . يتميز اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص او السمات من أهمها ما يلي: (البشير،36،2012-37)

- يعد اقتصاد افتراضي ، لان تقنياته تسمح بخلق أسواق افتراضية تلغي جميع القيود الزمانية والمكانية من خلال التجارة الالكترونية .

- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك أساسي للتنمية والتغيير ، وتوظيف التكنولوجيا والاتصالات بفاعلية .

- يتميز بالإسراع في إنتاج ونشر المعرفة باعتبارها المورد رقم واحد في هذا الاقتصاد ، بالاستخدام الأمثل لتقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

- ان نشاط اقتصاد المعرفة بمختلف معطياته وتقنياته يحقق وفورات داخلية وخارجية ، بحيث تتضمن خفض واضح للتكاليف .

- الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتجددة.

- في إطار اقتصاد المعرفة تحقق النشاطات قيمة مضافة مرتفعة نتيجة اعتمادها على المدخلات المعرفية كنشاطات البحث والبرمجيات .

ج - مؤشر اقتصاد المعرفة :

لقياس المعرفة الاقتصادية سيتم اعتماد المؤشر العالمي للمعرفة الاقتصادية الصادر عن طريق الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , ويتكون المؤشر من ستة مؤشرات رئيسية هي (التعليم قبل الجامعي , التعليم العالي , التعليم التقني والتدريب المهني , البحث والتطوير والابتكار , تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , الاقتصاد) أضافه إلى مؤشر البيئات التمكينية والتي تعمل على تحديد العلاقة المشتركة بين القطاعات او المؤشرات الرئيسية (WWW.elaph.com/web/news2017/11/1177893.html)

ويضم المؤشر (17) مؤشراً فرعياً موزعة على المؤشرات الرئيسية وتحتوي هذه المؤشرات الفرعية على مؤشرات داخلية مجموعها (133) مؤشراً . إن درجات مؤشر المعرفة العالمية تتوزع من الصفر الى 100 درجة فكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على ان مستوى امتلاك المعرفة مرتفع وبالتالي امتلاك مقومات المعرفة الممكنة للتطوير وتحقيق التنمية والتنافسية . والجدول التالي يوضح عدد المتغيرات والأوزان النسبية لكل من المؤشرات الرئيسية الداخلة في تكوين المؤشر العام للمعرفة .

جدول (1) عدد المتغيرات والأوزان النسبية لمؤشر المعرفة العالمية

ت	اسم المؤشر	عدد المتغيرات	الوزن النسبي %
1	التعليم التقني والتدريب المهني	12	15
2	البحث والتطوير والابتكار	28	15
3	التعليم قبل الجامعي	17	15
4	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20	15
5	التعليم العالي	16	15

6	الاقتصاد	22	15
7	البيئات التمكينية	18	10
المجموع		133	%100

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

اما الجدول (2) فيوضح المنهجية المستخدمة في تكوين مؤشر المعرفة العالمي وكما يأتي :-

جدول (2) منهجية مؤشر المعرفة العالمية

ت	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي	عدد المتغيرات
1	التعليم التقني والتدريب المهني	التكوين والتدريب المهني	7
		سمات سوق العمل	5
2	البحث والتطوير والابتكار	البحث والتطوير	11
		الابتكار في الإنتاج	8
		الابتكار المجتمعي	9
3	التعليم قبل الجامعي	رأس المال المعرفي	8
		البيئة التمكينية التعليمية	9
4	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	10
		مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	10

10	مدخلات التعليم العالي	التعليم العالي	5
6	مخرجات التعليم العالي وجودته		
11	التنافسية والمعرفة	الاقتصاد	6
5	الانفتاح الاقتصادي		
6	التمويل والقيمة المضافة		
5	السياسة والمؤسسات	البيئات التمكينية	7
8	الاقتصاد والمجتمع		
5	الصحة والبيئة		
133	17	المجموع	

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,
2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية
المتحدة , صفحات مختلفة .

2- ماهية التنافسية الاقتصادية

تتمثل التنافسية في قدرة البلد على خلق بيئة قادرة على تنمية المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بها المشاريع والذي يمكنها من تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مقبول من طرف المستهلك ، أو هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية .

أ - مفهوم التنافسية الاقتصادية :

ويعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي بأنها القدرة على توفير بيئة ملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة تكون محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد ، وعرفها المعهد الدولي

للتتمية الإدارية بأنها القدرة على إنشاء القيمة المضافة وزيادة الثروة من خلال إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي واجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف (عدنان , 2003 , 10).

ب- أنواع التنافسية :

وتقسم التنافسية إلى عدة أنواع أهمها ما يأتي :- (عائشة و علي , 2010 , 3)

- تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكلفة المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من غيره من البلدان .

- التنافسية غير السعرية : وتشمل النوعية والملائمة وتسهيلات تقديم عنصر الابتكار، فالبلدان ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة والسمعة الحسنة في السوق تتمكن من تصدير السلع حتى لو كانت أعلى سعر من السلع المنافسة .

- التنافسية التقنية: وتقوم على أساس استخدام التكنولوجيا الحديثة إذ تتنافس البلدان والشركات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

- التنافسية الظرفية: وهي التنافسية الجارية والتي تركز على مناخ الأعمال واستراتيجيات الشركات، وتحتوي على عناصر مثل: التكلفة ، والنوعية ، والحصة السوقية .

- التنافسية المستدامة: وتركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر متنوعة أهمها التعليم، رأس المال، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية ، قوة السوق .

ج- مؤشر التنافسية العالمية :

يعتبر هذا التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشراً فعالاً لقياس تنافسية للبلدان وأدائها ولتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال ، ويستعمل لتوجيه السياسات

الاقتصادية للبلدان على المستويين الكلي والجزئي لغرض النهوض بتنافسية الاقتصاد خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي. والجدول الآتي يوضح المكونات الرئيسية لتقرير التنافسية العالمي .

جدول (3) مكونات تقرير التنافسية العالمي

عوامل الابتكار	محفزات الكفاءة	المتطلبات الأساسية
1- مدى تطور بيئة الأعمال	1- التعليم العالي والتدريب	1- المؤسسات
2- الإبداع والابتكار	2- كفاءة سوق السلع	2- البنية التحتية
	3- كفاءة سوق العمل	3- استقرار الاقتصاد الكلي
	4- تطور السوق المالية	4- الصحة والتعليم الابتدائي
	5- الجاهزية التكنولوجية	
	6- حجم السوق	

_ world economic forum , 2014 (The Global Competitiveness Report 2013 – 2014) Committed to of The World p9 .

يتضح من الجدول السابق أن هذا التقرير يتكون من ثلاث محاور رئيسية: (المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، عوامل تطوير الإبداع والابتكار)، وهناك معايير فرعية مكونه من اثنا عشر معيار، اذ يعتمد تصنيف البلد على وفق هذه المؤشرات، والتي تشمل أساس جودة المؤسسات، البنية التحتية واستقرار الاقتصاد إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، فضلاً عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي وحجم السوق، ومدى قوه الإبداع في النشاط الاقتصادي ، ويقاس هذا التقرير ترتيب البلدان ضمن درجة (1 - 7) ، والجدول التالي يوضح أوزان الركائز الأساسية لتقرير التنافسية العالمية .

جدول (4) أوزان المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية

الوزن	مرحلة (1) تقوم على عناصر الإنتاج	مرحلة انتقالية بين مرحلة (1) و(2)	مرحلة (2) تقوم على الكفاءة	مرحلة انتقالية بين مرحلة (2) و(3)	مرحلة (3) تقوم على الابتكار
وزن المتطلبات الأساسية	%60	% 60-40	%40	% 40-20	% 20
وزن محفزات الكفاءة	% 35	% 50-35	% 50	% 50	% 50
وزن الابتكار وتطور الأعمال	%5	% 10- 5	% 10	% 30 - 10	% 30

_ world economic forum , 2014 (The Global Competitiveness Report 2017-2018) Commltted to of The World p12 .

3- تأثير المعرفة الاقتصادية على التنافسية العالمية :

إن علاقة اقتصاد المعرفة مع التنافسية ترتبط بشكل كبير مع القدرة التنافسية الكامنة للبلد إذ أن مؤشر المعرفة يقسم إلى ستة مؤشرات رئيسية ومؤشر تجميعي تحتوي هذه المؤشرات على مؤشرات فرعية ترتبط بشكل كبير بتنافسية البلدان من خلال ارتباطها بالمؤشرات الرئيسية والفرعية للتنافسية .

ثانيا : تحليل واقع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر المعرفة والتنافسية العالميتين للعام 2017

1- تحليل واقع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر المعرفة العالمية 2017

أ- واقع بلدان العالم في مؤشر المعرفة العالمية 2017

شمل تقرير المعرفة العالمية عام 2017 (131) بلد موزعة على مختلف اقتصاديات العالم إذ جاءت سويسرا وسنغافورة وفنلندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية في المراتب الخمسة الأولى بدرجة تراوحت بين (71.81 الى 67.98) ومن خلال النظر الى هذه البلدان نجد ان اغلبها ينتمي الى بلدان الاتحاد الأوربي وشرق أسيا . اما البلدان ذات المراتب الخمسة الأخيرة

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

فكانت كلاً من انغولا وموريتانيا وتوغو ومالي واليمن اذ تراوحت قيمة المؤشر فيها بين (30.45 الى 25.21) ويلاحظ انها تنتمي الى بلدان جنوب وغرب إفريقيا بالإضافة الى اليمن .
والجدول التالي يوضح البلدان الخمسة الأولى والأخيرة في مؤشر المعرفة للعام 2017 .

جدول (5) البلدان الخمسة الأولى والأخيرة في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017

البلدان الخمسة الأولى في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017								البلد	ت
البيانات التكمينية	الاقتصاد	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم قبل الجامعي	البحث والتطوير والابتكار	التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر المعرفة		
83.23	65.30	68.55	79.62	72.01	65.78	71.98	71.81	سويسرا	1
80.44	76.04	60.84	77.95	85.40	55.71	53.62	69.48	سنغافورة	2
81.04	58.16	55.43	77.73	74.07	62.10	75.32	68.53	فنلندا	3
83.75	58.64	55.60	80.85	69.90	65.31	68.92	68.26	السويد	4
80.19	62.10	55.51	80.63	69.77	60.18	71.55	67.98	هولندا	5
البلدان الخمسة الأخيرة في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017								البلد	ت
البيانات التكمينية	الاقتصاد	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم قبل الجامعي	البحث والتطوير والابتكار	التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر المعرفة		
46.65	26.35	22.72	30.40	32.18	14.66	45.60	30.45	أنغولا	126
43.94	30.50	16.76	28.18	31.23	12.21	47.76	29.39	موريتانيا	127
50.07	37.80	23.66	16.40	42.71	8.18	30.87	28.95	توغو	128
38.73	30.01	12.01	24.97	27.67	16.45	55.19	28.82	مالي	129
31.96	26.15	16.17	22.11	38.96	13.67	29.72	25.21	اليمن	130

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,
2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

اما الجدول التالي فيوضح مقارنة متوسطات المؤشرات بين مجموعتي البلدان الخمسة المتصدرة والمتأخرة في مؤشر المعرفة .

جدول (6) مقارنة متوسطات القيم للبلدان الخمسة المتقدمة والمتأخرة في مؤشر المعرفة العالمية 2017

البيانات التمكينية	الاقتصاد	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم قبل الجامعي	البحث والتطوير والابتكار	التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر المعرفة	البلدان
81.73	64.04	59.18	79.35	74.23	61.81	68.27	69.21	متوسط البلدان الخمسة الأولى
42.27	30.16	18.26	24.41	34.55	13.03	41.82	28.56	متوسط البلدان الخمسة الأخيرة

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

وعند مقارنة مؤشر المعرفة مع مؤشر التنمية المستدامة للعام 2016 يلاحظ هناك توافق كبير في ترتيب البلدان سواء كانت البلدان المتقدمة او المتأخرة اذ بلغ معامل الارتباط R^2 بين المؤشرين (0.895), كما أظهرت النتائج ارتباط قوي بين مؤشر المعرفة ومؤشر التنمية البشرية للعام 2016 اذ بلغ معامل الارتباط R^2 بين المؤشرين (0.862) مما يعزز من أهمية هذا المؤشر في رسم الخطط الاقتصادية ومعرفة مكانة وتطور البلدان في مجالات المعرفة والتنمية الاقتصادية وبالتالي تعزيز تنافسية هذه البلدان مع العالم الخارجي واستخدام بيانات هذا المؤشر في التنبؤ الاقتصادي (<http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2017>).

ب- واقع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017

تظم بلدان مجلس التعاون الخليجي ستة بلدان عربية هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وعمان , يعمل هذا المجلس على تنظيم العلاقة بين البلدان الأعضاء وتوحيد الآراء لتحقيق المصلحة العامة . والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية في هذه البلدان للعام 2017 .

جدول (7) الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومؤشر التنمية البشرية للعام 2017

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	مؤشر التنمية البشرية
الإمارات	348.74	9154302	0.84
قطر	152.47	2481539	0.85
السعودية	646.44	31557144	0.84
البحرين	31.86	1371855	0.82
الكويت	114.04	3935794	0.80
سلطنة عمان	66.29	4199810	0.79

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

اما فيما يخص ترتيب بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر المعرفة العالمية فقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وخليجياً اذ احتلت المرتبة 25 عالمياً بقيمة بلغت 58.81 درجة متفوقة بذلك على بلدان كبيرة مثل كندا والصين وايطاليا . وحقت الإمارات أداء متغير في مؤشرات المعرفة الرئيسية فقد جاءت في المرتبة 24 في قطاع التعليم التقني والتدريب المهني , اما في قطاع البحث والتطوير والابتكار فقد جاءت في المرتبة 37 , واحتلت المرتبة 16 في قطاع التعليم قبل الجامعي , وجاءت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد احتلت المرتبة 23 , اما قطاع التعليم العالي فقد سجل المرتبة 27 , اما قطاع الاقتصاد فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد سنغافورة , واحتلت المرتبة 46 في قطاع البيئات التمكينية . بينما جاءت قطر في المرتبة الثانية بالنسبة لبلدان الخليج العربي والمرتبة 41 عالمياً بقيمة بلغت 50.51 درجة , وتعاني قطر من ضعف في الاهتمام بقطاع التعليم قبل الجامعي إذا احتلت المرتبة 100 من أصل 131 بلد شملها التقرير , واحتلت عمان المرتبة الأخير على مستوى بلدان مجلس تعاون الخليج العربي مسجلة مرتبة 75 عالمياً . والجدول التالي يوضح ترتيب بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017 .

جدول (8) ترتيب بلدان مجلس التعاون العربي في مؤشر المعرفة العالمية للعام 2017

البيانات التمكينية	الاقتصاد		التعليم العالى		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		التعليم قبل الجامعي		البحث والتطوير والابتكار		التعليم التقني والتدريب المهني		مؤشر المعرفة		البلد		
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة			
	46	66.00	2	66.86	27	50.01	23	71.25	16	70.31	37	28.67	24	60.99	25	58.81	الإمارات
	36	70.37	40	50.07	40	45.38	29	65.45	100	47.20	38	28.51	58	53.18	41	50.51	قطر
	83	58.94	34	51.52	66	38.32	27	66.81	56	58.92	78	20.31	33	57.75	43	49.94	البحرين
	62	61.37	54	45.91	59	40.15	75	47.71	42	63.55	53	25.44	84	49.61	59	46.99	الكويت
	92	57.21	59	44.99	58	40.30	38	59.16	96	48.40	36	30.23	119	40.30	68	45.23	السعودية
	71	60.72	53	46.17	82	34.39	59	52.94	88	50.30	73	20.84	109	45.47	75	43.59	عمان

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

ويلاحظ من الجدول التالي ان المؤشرات الفرعية قد حققت تفاوت في إجماعها وتبين انخفاض الاهتمام بقطاع البحث والتطوير والابتكار اذ لم تتجاوز 33.5 في مجال البحث والتطوير , اما مجال الابتكار ف الإنتاج فلم يتجاوز 44.2 , والابتكار المجتمعي فلم يتجاوز 36.0 . وكما يتضح من الجدول (9) أقيام المؤشرات الفرعية الخاصة بالقطاعات الرئيسية لتقرير المعرفة العالمية للعام 2017 .

جدول (9) أقيام المؤشرات الفرعية لتقرير المعرفة العالمية لبلدان مجلس تعاون الخليج العربي 2017

البلد	التعليم التقني والتدريب المهني	البحث والتطوير والابتكار	التعليم قبل الجامعي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
-------	--------------------------------	--------------------------	---------------------	--------------------------------

الإمارات	التكوين والتدريب المهني	سمات سوق العمل	البحث والتطوير	الابتكار في الإنتاج	الابتكار المجتمعي	رأس المال المعرفي	البيئة التمكينية التعليمية	مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات	58.7	64.4	21.6	44.2	34.5	68.3	73.4	68.2	72.6
قطر	55.0	50.5	33.5	22.6	19.5	52.0	40.0	65.3	65.5
البحرين	66.4	44.8	13.5	24.9	36.0	56.3	62.9	69.2	65.8
الكويت	54.9	41.8	19.0	36.5	33.8	59.0	70.3	51.3	46.1
السعودية	23.8	65.0	33.1	26.9	25.1	47.1	50.4	68.1	55.3
عمان	49.5	39.4	22.5	22.0	14.7	59.6	36.3	65.3	47.7
	التعليم العالي		الاقتصاد			البيئات التمكينية			
البلد	مدخلات التعليم العالي	مخرجات التعليم العالي وجودته	التنافسية والمعرفة	الانفتاح الاقتصادي	التمويل والقيمة المضافة	السياسة والمؤسسات	الاقتصاد والمجتمع	الصحة والبيئة	
الإمارات	51.0	49.3	64.6	78.5	59.7	74	60	67	
قطر	39.1	49.9	59.6	37.9	43.2	69	75	65	
البحرين	26.2	47.1	55.1	45.1	50.6	52	60	65	
الكويت	43.7	37.6	52.5	34.8	43.7	54	66	63	
السعودية	48.0	34.7	51.4	33.3	43.8	50	55	67	
عمان	48.9	23.9	53.7	34.2	43.1	63	52	71	

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

وبمقارنة متوسطات القيم لقطاعات مؤشر المعرفة في بلدان مجلس تعاون الخليج العربي مع متوسطات القيم لباقي البلدان العربية التي شملها التقرير والبالغ عددها تسعة بلدان وهي كلاً من (الأردن , لبنان , المغرب , تونس , مصر , الجزائر , سوريا , موريتانيا , اليمن) , يتضح ان بلدان مجلس تعاون الخليج العربي قد حققت تفوق في متوسطات جميع القطاعات

وذلك لتوفر الإمكانيات في هذه البلدان والاهتمام المتزايد بهذه القطاعات , وكما يتضح من الجدول التالي .

جدول (10) مقارنة متوسطات القيم لبلدان مجلس تعاون الخليج العربي مع باقي البلدان العربية التي شملها مؤشر المعرفة العالمية 2017

البيانات التكمينية	الاقتصاد	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم قبل الجامعي	البحث والتطوير والابتكار	التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر المعرفة	البلدان
62.435	50.92	41.43	60.55	56.45	25.67	51.22	49.18	متوسط بلدان مجلس تعاون الخليج العربي
47.83	39.26	33.96	39.11	44.29	18.58	45.87	38.01	متوسط باقي البلدان العربية

المصدر : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم , والمكتب الإقليمي للدول العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2017 (تقرير مؤشر المعرفة العالمي) العدد الأول , دار الغرير للطباعة والنشر , دبي , الإمارات العربية المتحدة , صفحات مختلفة .

2- تحليل واقع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر التنافسية العالمية 2017

أ - واقع بلدان العالم في مؤشر التنافسية العالمية 2017

شمل تقرير التنافسية عام 2017 (137) بلداً موزعة على مختلف اقتصاديات العالم وحلت في المراتب الخمسة الأولى كلاً من (سويسرا , أمريكا , سنغافورة , هولندا , ألمانيا) محققة درجات تتراوح بين (5.86) - (5.65) درجة ويلاحظ إن أمريكا التي جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المؤشر العام فقد جاءت في المرتبة 25 على مستوى توفر المتطلبات الأساسية والتي تشمل المؤسسات والبنية التحتية والمناخ الاقتصادي الكلي والصحة والتعليم الأساسي .

إما البلدان الخمسة الأخيرة في المؤشر فقد شمل كلاً من (موريتانيا , ليبيريا , تشاد , موزامبيق , اليمن) وتتراوح قيمة المؤشر بين (3,09) - (2.87) درجة , ويلاحظ إن ليبيريا على الرغم من احتلالها المرتبة الرابعة قبل الأخيرة في المؤشر العام قد حققت تطور في مجال

الابتكار والتطوير فقد احتلت المرتبة 117 من أصل 137 بلد . والجدول التالي يوضح البلدان الخمسة الأولى والمتأخرة في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017 .

جدول (11) ترتيب البلدان الخمسة الأولى والأخيرة في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017

البلدان الخمسة الأولى في مؤشر التنافسية العالمية

الابتكار والتطوير		معززات الكفاءة		المتطلبات الأساسية		المؤشر العام		البلد
المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	
1	5.86	3	5.65	1	6.39	1	5.86	سويسرا
2	5.80	1	6.01	25	5.54	2	5.85	أمريكا
12	5.25	2	5.72	2	6.34	3	5.71	سنغافورة
4	5.62	8	5.46	4	6.24	4	5.66	هولندا
3	5.65	6	5.53	11	5.97	5	5.65	ألمانيا

البلدان الخمسة الأخيرة في مؤشر التنافسية العالمية

الابتكار والتطوير		معززات الكفاءة		المتطلبات الأساسية		المؤشر العام		البلد
المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	
136	2.52	137	2.54	123	3.46	133	3.09	موريتانيا
117	3.14	131	3.02	133	3.11	134	3.08	ليبيريا
134	2.71	135	2.77	132	3.14	135	2.99	تشاد
127	2.98	129	3.11	137	2.75	136	2.89	موزامبيق

اليمن	2.87	137	3.01	135	2.67	136	2.68	135
-------	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----

_ world economic forum , 2014 (The Global Competitiveness Report 2017-2018)
Commltted to of The World p326-327 .

وبمقارنة ترتيب البلدان في مؤشري المعرفة والتنافسية يلاحظ ان هناك توافق بين المؤشرين اذ ان البلدان الخمسة الأولى في مؤشر المعرفة هي نفسها البلدان الخمسة الأولى في مؤشر التنافسية باستثناء فنلندا والتي جاءت في المرتبة 10 والسويد التي جاءت في المرتبة 7 في مؤشر التنافسية اما البلدان الخمسة المتأخرة فهناك اختلال بين ثلاث بلدان وهي انغولا وتوغو ومالي .

ب - واقع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر التنافسية 2017

شمل تقرير التنافسية لعام 2017 جميع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي الستة , وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وخليجياً والمرتبة 17 عالمياً بقيمة مؤشر بلغت (5.30) درجة وتميزت الإمارات بتوفر المتطلبات الأساسية اذ احتلت المرتبة 7 في هذا المؤشر . بينما حلت قطر في المرتبة الثانية خليجياً والمرتبة 25 عالمياً بقيمة بلغت (5.11) درجة , اما السعودية فقد جاءت في المرتبة الثالثة خليجياً والمرتبة 30 عالمياً , وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الأخيرة خليجياً والمرتبة 62 عالمياً . وكما يتضح من الجدول التالي .

جدول (12) ترتيب بلدان مجلس تعاون الخليج العربي في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017

البلد	المؤشر العام		المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		الابتكار والتطوير	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
الإمارات	17	5.30	7	6.02	17	5.23	20	4.93
قطر	25	5.11	12	5.91	25	4.94	22	4.85

40	4.12	33	4.69	32	5.28	30	4.83	السعودية
43	4.05	36	4.62	40	5.08	44	4.54	البحرين
86	3.47	73	4.07	50	4.88	52	4.43	الكويت
70	3.61	66	4.19	38	5.12	62	4.31	سلطنة عمان

_ world economic forum , 2014 (The Global Competitiveness Report 2017–2018)
Commltted to of The World p 326–327.

وبمقارنة ترتيب هذه البلدان في المؤشرين يلاحظ هناك توافق في الترتيب باستثناء السعودية التي جاءت في المرتبة 6 في مؤشر المعرفة , فقد تمكنت من تحسين التنافسية فيها وحلت في المرتبة 3 على مستوى بلدان الخليج العربي . وتعاني جميع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي من انخفاض مستويات البحث والتطوير فيها فقد سجلت قيمة تتراوح بين (28.67) - (20.31) درجة على مستوى المعرفة , اما على مستوى التنافسية فقد انحصرت قيمة هذا القطاع بين (4.93) - (3.47) درجة .

ثالثاً - المجالات المقترحة لتطوير المعرفة الاقتصادية الداعمة للتنافسية في بلدان مجلس تعاون الخليج العربي

ان المجالات التي على بلدان مجلس تعاون الخليج العربي أخذها بنظر الاعتبار تتمثل بمجموعة من الأهداف والتي تساعد في تطوير وتغيير البنا الاقتصادية حتى تأسس قواعد اقتصاد المعرفة الداعم للتنافسية , وفيما يلي عرض لأهم هذه المجالات .

1- وضع استراتيجية وطنية تقوم على اقتصاد المعرفة

ان الانتقال الى اقتصاد المعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع المعرفة الوطنية وبالتالي يجب وضع برنامج يساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها (الرفاعي , 2004, 12) وبالتالي فأن تطوير اقتصاد المعرفة سيعجل من عملية التطوير العلمي

والتكنولوجي في هذه البلدان, لذلك لابد من تحقيق توازن عقلاي بين أهداف المعرفة الاقتصادية والموارد الطبيعية والاقتصادية مما يساهم في دعم التنافسية .

2- تحسين جودة البنى التحتية

العمل على تحسين جودة البنى التحتية والتي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وضع خطة شاملة لتنمية قطاع المعلومات والاتصالات ومنح المواطنين خدمات تنافسية , وزيادة التنافسية من خلال خدمات الاتصالات عن طريق تسهيل الوصول للتقنية وتحسين الإبداع ودمج تقنية المعلومات والاتصالات في خطة التنمية . ودراسة احتياجات قطاع الاقتصاد ومؤسسات الأعمال من المعارف التكنولوجية المستدامة ومتطلبات الحصول عليها واستثمارها , ويجب ان تمتاز هذه الخطط باستيعاب ما تم نقله من تكنولوجيا متقدمة في الماضي وترسيخ سبل استمرار عملها ومعالجة أوجه الخلل التي تواجهها (التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية , 2012, 408-409) .

3- تعزيز البحث والتطوير والابتكار

من الضروري توفير مناخ ملائم للبحث والتطوير والابتكار من خلال توسيع فرص الاستثمار في المراكز البحثية بين القطاعات الاقتصادية والجامعات والمعاهد المنتجة المرتبطة بالاقتصاد ومدن المعرفة مما يساهم في تعزيز التنافسية . أضافه الى دعم المبتكرين وتنمية البنية التحتية والبحوث العلمية مما يساهم في تطبيق المعرفة بشتى أصنافها للحصول على المنتجات الاقتصادية (مخير وأبو طه , 2009, 157) .

4- تطوير التشريعات القانونية والبنى المؤسسية

لابد من توافر التشريعات والبنى المؤسسية التي تسمح بتشجيع الإنفاق الاستثماري الموجة نحو استيراد المعدات والتجهيزات التكنولوجية الحديثة , وإتاحة الفرص لإعادة تصميم ونشر التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستهلك , وتكوين المناخ المناسب لاكتساب المعرفة

الداعمة للتنافسية لذلك لا بد من تشريعات تحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وكتساب المعارف التكنولوجية الحديثة .

5- الارتقاء بالتعليم

ان التعليم الأساسي من الركائز المهمة اذ يزيد من قدرة الأفراد على استخدام المعلومات في حين يؤدي التعليم الثانوي الى تطوير المهارات الفنية الأساسية التي تشجع الإبداع والتفكير , اما التعليم العالي فهو الركيزة في مجالات العلم والهندسة لاستغلال الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا واستخدامها , لذلك يوفر التعليم السمات التي تساعد في تحقيق المعرفة الاقتصادية . ويعد تعلم الأفراد وامتلاكهم للمهارات من العناصر الأساسية في توليد المعرفة ورفع معدلات التنافسية .

رابعاً - الاستنتاجات والمقترحات :

- الاستنتاجات :

1. ان المؤشرات الكمية والنوعية التي تستخدم في قياس وتكوين مؤشر المعرفة الاقتصادية يمكن من خلالها الحصول على مجموعة من البيانات والمعلومات والتي تستخدم في رسم السياسات التنافسية للبلدان .
2. يلاحظ إن تقرير المعرفة الاقتصادية شمل (131) بلد , بينما شمل تقرير التنافسية (137) بلد وبالتالي فإن هناك تقارب في عدد البلدان التي يشملها كل تقرير .
3. وفيما يخص البلدان العربية فقد شمل التقريرين جميع بلدان مجلس تعاون الخليج العربي , في حين كان تقرير المعرفة أكثر شمولاً لباقي البلدان العربية من تقرير التنافسية .
4. يلاحظ أن الإمارات جاءت في المرتبة الأولى خليجياً والمرتبة (25) عالمياً في تقرير المعرفة العالمي , والمرتبة (17) عالمياً في تقرير التنافسية العالمية . وحلت سلطنة عمان في المرتبة الأخيرة خليجياً والمرتبة (75) عالمياً في تقرير المعرفة العالمي , والمرتبة (62) عالمياً في تقرير التنافسية العالمية .

- المقترحات :

1. العمل على دعم الابتكارات والإبداع وتحفيز الأفراد على البحث والتطوير، وتطوير الكفاءات الفردية والجماعية واعتماد آليات ربط التعليم والتكوين والتدريب بالاقتصاد الوطني.
2. إعطاء أهمية للقطاع الخاص وتفعيل دورة في النشاط الاقتصادي والمعرفي من خلال الشراكة مع القطاع العام وحصر دور الدولة في معالجة الاختلالات التي تعيق عمل السوق ودعم القطاعات الحيوية .
3. إن تحقيق التنافسية يتطلب تحقيق تكامل في أداء الإنسان والمؤسسات وأجهزة الدولة ، وبين مراحل التعليم المختلفة والابتكار والتطوير .

- المصادر :

1. البشير ، عامر (دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك) أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ، 2011\2012 .
2. التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية (الاقتصاد العربي القائم على المعرفة) مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، 2012 .
3. الرفاعي ، غالب عوض (إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة) مجلة الرابط ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العدد 3 والعدد 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .
4. عائشة ، عمش و علي ، حدادو ، 2010 (مؤشر قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية) الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية . متاح على الموقع التالي بتاريخ <http://www.univ-chlef.dz/uc> . 2018/ 8 / 20

5. العتري سعد علي ، صالح احمد علي (إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .
6. عدنان ، وديع محمد ، 2003 (القدرة التنافسية وقياسها) المعهد الغربي للتخطيط ، العدد الرابع والعشرون ، ديسمبر ، السنة الثانية ، الكويت .
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة) الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .
8. مخيمر، محمد أمين وابو طة، موسى (بناء اقتصاديات المعرفة ، إستراتيجيات تنمية متقدمة (دار الكتاب الجامعي ، الطبعة 1 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009 .
9. مؤتمن ، منى (النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي) رسالة المعلم ، مج43، ع1، عمان،الأردن، 2004 .
10. الهاشمي ، عبد الرحمن ، والعزاوي ، فائزة محمد (المنهج والاقتصاد المعرفي) دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2006 .
11. WWW.elaph.com/web/news2017/11/1177893.html
12. <http://hdr.undp.org/sites/defan1t/files/hdr2017>